سير الزمان

بريطانيا وفرنسا

وحدة لا تنفصم عراها

روسيا والبلطيق

من ايڤان الرهيب الى ستالين

يوميات دولية

١ — بونبرة نمرت نجيا

٢ — الحرب لا تجزأ

٣ — قانون تعديل الحياد الامبركي

بريطانيا وفرنسا

وصرة لا تنفصم عراها

لاتحاد الاوضاع الجغرافية والمبادىء السياسية والاجتماعية

تتجه السياسة الالمانية في غير اسلوب من اساليبها الى التفريق بين بريطانيا وفرنسا. فأبواق الدعاية في الميدان الغربي تنادي الجنود الفرنسيين بأن الجيش الالماني لا يبغي محاربتهم ، وانهُ يريد ان يأخذ بتلابيب القوات البريطانية ليريها كيف تكون الحرب . ومكتب وزارة الدعاية في برلين يذيع أن فرنسا رضيت باقتراح الصلح الذي عرضهُ موسوليني قبل نشوب الحرب ولكن بريطانيا أبت وقسرت فرنسا على مماشاتها. ومن هذا القبيل شيء كثير. ولو أن الحكومة الالمانية ادركت توثق ما بين بريطانيا وفرنسا من صلة لاستغنت عن بذل الجهد في ناحية لا تجديها نفعاً. فقد طاشت حتى الآن سهام الدعاية الالمانية الموجَّهة الى هذا الهدف ولا ينتظر ان تصيب . ونحن نقول هذا طالين ان السياسة البريطانية لم تكن على وفاق دائماً مع السياسة الفرنسية بعد الحرب الماضية ، وان الدولتين كانتا خصمين لدودين في الماضي قبل مستهلّ هذا القرن ، ولكن امام النظر في العوامل الاصيلة في سياستهما الخارجية وهي عوامل الجغرافية من ناحية وعوامل نفسية الشعبين واصول نظمهما الاجتماعية والسياسية من ناحية اخرى ، يسفر عن ان الصلة بينهما محكمة العرى ، وان الاعتقاد يسود دوائرهما بان لا قيام للواحدة دون الاخرى

— ١ —

والباعث الاول على هذا الاعتقاد اننا لا نجد سبباً واحداً يبعث على تخاصم بريطانيا وفرنسا الآن . وهذه حالة جديدة في علاقاتهما . ففي العصور الماضية كثيراً ما وقفت بريطانيا وفرنسا في صفين متقابلين . ففي العهد الواقع بين الفتح النورماندي و « حرب المائة السنة » كان ملوك الانكليز قد أحرزوا عن طريق الزواج ملك بعض الولايات في فرنسا وطمحوا من طريقها الى الفوز بالتاج الفرنسي . فأفضى ذلك الى شقاق وحرب بينهما استفحلا بما دخل النزاع من البواعث الدينية كدفاع ملوك فرنسا عن الكاثوليك الانكليز ضدّ « الانجليكان » و « البيورتان » ثم تفاقم الخلاف بين الدولتين حول المطامح الاستعمارية في الهند وكندا

وفي عهد نبوليون نهجت بريطانيا النهج الذي خطهُ لها الكردينال ولسي في عهد هنري الثامن وقاعدته توازن القوى الاوربية والحيلولة دون سيطرة دولة واحدة على اوربا فحاربت نبوليون وفازت مع حلفائها بخذلانه وظلّت هي مالكة سيادة البحار. وكان الظن بعد ذلك ان بريطانيا تتقرب من فرنسا ولكنها لم تفعل فظلت علاقاتها في خلال القرن التاسع عشر مشوبة ، بالرية

المتبادلة. وكانت اسباب هذه الريبة ذكرى فرنسا الظافرة في عهدي لويس الرابع عشر ونبوليون واتساع التعاطف بين الامتين لبعد ما بين آدابهما وكون الملكة فكتوريا تزوجت اميراً المانيًّا

ثم نشبت الحرب الفرنسية البروسية سنة ١٨٧٠ فنيت بها فرنسا بالخذلان ، وكانت خطة توازن القوى تقتضي من بريطانيا حينئذٍ ان تنضم الى فرنسا المغلوبة ، ولكن بسمارك تمكن بدهائه من اثارة الخلافات البريطانية الفرنسية على شؤون المستعمرات ولا سيما ما كان خاصًّا بشمال القارة الافريقية وما زال حادثة فاشودة في سنة ١٨٩٨ مثلاً بليغاً على ذلك

ولكن حكمة الملك ادورد السابع والوزير الفرنسي دلكاسيه ولورد لانزدون استطاعت أن تستخرج من جيفة النزاع الاستعماري عسل الاتفاق الودي فعقد اتفاق سنة ١٩٠٤ بينهما فكان ذلك حدًّا فاصلاً في موقف احداهما من الاخرى حيال المسائل الاستعمارية في مصر ومراكش ونيوفندلند وعندما اقتسما الاشراف على معظم البلدان المشمولة بالانتداب في سنة ١٩١٩ فعلا ذلك على الغالب على اساس من التفاهم والود

وعلى الرغم من تسوية المسائل الاستعمارية بينهما ، واشتراكهما في الحرب العالمية الماضية (١٩١٤ — ١٩١٨) قامت بينهما بواعث تنافس في قارة اوربا بعد الشروع في تنفيذ معاهدة فرساي . فخشيت بريطانيا ان تكون فرنسا قد ملكت من اسباب القوة ما يمكنها — وقد أنقذت من الخطر الالماني — من بسط سيطرتها على اوربا واقلاق التوازن الدولي فيها

وكانت لا ترى من المصلحة أن يكون لفرنسا طائفة من الاتباع تدور حولها كالتوابع حول الشمس فعارضت في احتلال الرور سنة ١٩٢٣ وذهبت الى أن معاهدة فرساي كانت شديدة الوطأة على المانيا وانهُ يجب بذل السعي لمساعدتها على النهوض . ورغبةً منها في اعادة التوازن الأوربي ألقت بنفوذها في كفة المانيا . فلما استأثر الحزب النازي بمقاليد الحكم في المانيا ظلَّ هذا الرأي غالباً على فريق كبير من أصحاب النفوذ والمقام في بريطانيا . ولمَّا احتلت المانيا منطقة الرين المجردة من السلاح ، ناقضة معاهدة لوكارنو ، ثنت بريطانيا فرنسا عن القيام بعمل حربي حاسم لدفع هذا النقض . ولم يتغير هذا الرأي إلاَّ قليلاً عندما ضمت النمسا الى المانيا قوة واقتداراً ثمَّ في أثناء أزمة بلاد السوديت . وقد كان العنصر الغالب في هذا الرأي ان المانيا انما استردَّت سيادتها على أرض المانية (منطقة الرين) وضمت بضعة ملايين من الجرمان . فلم يرَ الانكليز في ذلك شيئاً إدًّا او مما يجوز التعرُّض له بالقوة

ولكن بعد اتفاق مونيخ وطرح مسألة مطالبة المانيا بالمستعمرات على بساط البحث ومضي المانيا في تعزيز أسطولها البحري واستباحة تشيكوسلوفاكيا وتهديد بولندة ، ثبت لبريطانيا ان توازن القوى الأوربية مهدد من قبل المانيا لا من قبل فرنسا . وليس ثمة ريب في ان بريطانيا

كانت — حتى قبل نشوب الحرب — ترغب في ان تكون فرنسا دولة قوية عزيزة الجانب وقد صرّح أقطابها جميعاً — بلدوين وتشمبرلين وإيدن وهاليفاكس — ان حدود فرنسا هي حدود بريطانيا كذلك . فائتلفت بذلك كل رية لاحداهما في الاخرى . فالتنافس على برّ أوربا بينهما قد زال زوالَ التنافس على المسائل الاستعمارية . فمصلحتهما معا تتحدّد وجوهها واحدة لاريب في ذلك

— ٢ —

وثمة باعث آخر على ثقة إحداهما بالأخرى . فالدولتان لاترغبان في فرض أساليبها ونظمها السياسية على أحد ولكنهما ترغبان أشد الرغبة في صون المبادىء والقواعد التي قامت عليها نظمها السياسية والاجتماعية

وهذه حالة جديدة كذلك . ففي الفترة التي انقضت على انتهاء الحرب العالمية الماضية ، ذهب ظنُّ بعض المفكرين والكتّاب الى ان الفلسفة السياسية التي أخذت بها فرنسا تختلف عما يقابلها في بريطانيا وتعارضها . وقد كان اصحاب هذا الرأي ممن يكتفي بالظواهر دون الأصول ، فقالوا ان فرنسا أميل الى «اليسار» في الآراء السياسية من بريطانيا . ففي فرنسا حزب شيوعي يؤبهُ لهُ وليس له ما يقابله في بريطانيا . وفرنسا عقدت ميثاقاً مع الاتحاد السوفيتي ، أما بريطانيا فتعامل السوفيت ولكنها لا توثق الصلة بهم . وفي فرنسا يشترك الراديكاليون مع الاشتراكيين في انشاء جبهة شعبية ولكن شيئاً من هذا لا يقع في بريطانيا . بريطانيا متدينة ، وفرنسا معارضة للاكليروس

ولكن الذين نفذوا من الظواهر الى ما وراءها ، علموا ان الشعب الفرنسي لا يزال شعباً متديناً وان السنوات الاخيرة شهدت بين شبابه نهضة مسيحية قوية وان البابا بيوس الثاني عشر ذهب الى فرنسا عند ما كان كردينالاً — الكردينال باتشلي — فلقي فيها كل اجلال واحترام . وعلموا ان الميثاق مع الاتحاد السوفيتي لم توقعهُ حكومة شيوعية فرنسية بل حكومة محافظة تميل الى اليمين وتخشى الشيوعية . وعلموا ان «كتل اليسار» و «الجبهات الشعبية» في فرنسا ظاهرات دائمة في الانتخابات الفرنسية وان الراديكاليين وهم العنصر المعتدل فيها يميلون دائماً الى الوسط بعيد انشاء هذه الكتل او الجبهات وتحقيق غرضها الانتخابي ، وعليهم المعول في استمرار السياسة الفرنسية المعتدلة الرصينة . وعلموا كذلك ان جمهور الناخبين في فرنسا على الرغم من اقتراعهم في جانب الشيوعيين او الاشتراكيين ، ليسوا في صميم نفوسهم الا طبقة متوسطة معتدلة ، لا تطيق ان تشهد قيام النظام الشيوعي في فرنسا أو حتى نظام الدولة الاشتراكية الذي تسلم به شعوب الدول الدكتاتورية . يقابل هذا انه كان من رأي الكتاب الذين يكتفون بالظواهر أن بريطانيا ليست دولة دمقراطية لان معظم مقاليدها في أيدي جماعة منحدرة من

الارستقراطية العريقة ولان بعض وزرائها الحاليين من سلالة وزراء القرون الماضية . ولكن الذين تغلغلوا في تفهم الحياة البريطانية يعلمون ان هذه الارستقراطية الانكليزية ركن من أرسخ اركان الحكومة الدمقراطية في بريطانيا . فهي جماعة لها من الخبرة والحكمة في تدبير الامور، ومن اللين والخضوع للمشيئة العامة ومسايرتها، ما مكّنها من جعل الدمقراطية السياسية في بريطانيا حقيقة واقعة ومن السير سيراً حثيثاً نحو تحقيق الدمقراطية الاقتصادية

وان الباحث ليضحك عندما يسمع نقداً لخطة تشمبرلين فتوصف بأنها خطة اقلية ارستقراطية متحكمة ، كأن أصحاب هذا القول لسوا او تناسوا أن أقطاب الخطة التي تفوز باعجابهم — وهي خطة تشرتشل وإيدن ودف كوبر وغيرهم — ارتق صلة بالارستقراطية البريطانية من تشمبرلين وجون سيمون !

ومهما يقل على ألسنة فريق من الكتّاب غير الانكليز عن نزعة الانكليز الى التحكم الفاشستي في بلادهم فليس ثمة دليل على ان هذا الرأي يتعدّى « دوائر ضيقة » من رجال الحياة الاجتماعية وسيداتها . ان الانكليز لا يرضون بديلاً عن الحقوق والضمانات التي أتاحت لهم من المجد والسعادة والثروة والثقافة العالية ما أتاحت . وما هي هذه الضمانات ؟

أولاً ان لا تسنّ القوانين التي يقرّها ممثلو الشعب إلاّ الأعمالَ التي يُنصّ على عقوباتها.

ثانياً — ان يتساوى جميع الناس أمام هذه القوانين وان يكون القضاة مستقلين عن التأثير السياسي . ثالثاً — ان يكون للحكومة سلطة عظيمة وهي متقيدة أزمنة الحكم وان يملك ممثلو الشعب تغييرها اذا انقلبت أكثريتهم ضدّها . رابعاً — ان لا تخنق حرية الضمير والرأي والقول لقيودٍ ما ، إلاّ القيود التي يقتضيها احترام حريات جميع الناس

هذه هي الضمانات للحريات العامة في بريطانيا وهي لا تختلف عما يقابلها في الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا . وقد أثبت اختبار البشر الطويل قيمتها العظيمة . قد لا تكون وافية، وقد تكون هذه الأمم مقبلة على تعديل في بيان حقوق الانسان . ومن المحتمل ان لا تقبل هذه الشعوب التي خبرت قيمة هذه الضمانات، جمع السلطة الاقتصادية والسياسية في أيدي جماعة واحدة فيزيل هذا الجمع القدرة على إقامة الميزان بين القوتين في تسيير دفة الدولة . ولذلك يلوح ان الاشتراكية والفاشستية والشيوعية مناقضة في أساسها لهذه الحريات . وقد تظهر هذه الحرب أن اتقان أساليب الدعاية يقتضي وضع قيود لحماية الرأي العام من الانباء المختلقة والحضّ على العنف، وفي هذا طبعاً حدٌّ من حقّ حرية القول . ولكن خلاصة الحريات المدنية مطوية في المبادىء والقواعد التي عددناها

هذه المبادىء والقواعد هي اليوم وستبقى غداً أساس الكيان السياسي في فرنسا وبريطانيا

والولايات المتحدة الاميركية وطائفة غير يسيرة من الأمم الأوربية كهولندة وبلجيكا وسويسرا والسويد والنرويج والدنمارك وفنلندة وغيرها . من حق كل انسان ان يعتبر هذه المبادىء خاطئة او ضارة او لا تتفق مع الارتقاء الاجتماعي الاقتصادي السياسي في هذا العصر وهذا على ما يلوح هو رأي أقطاب الدول الدكتاتورية سواء أفاشستية نازية كانت أم شيوعية . ولكن لا ريب في ان كثرة الأمتين البريطانية والفرنسية حكومة وشعباً تعتقد أنها مبادىء سليمة صالحة ، وهي مستعدة للدفاع عنها ، فالاتفاق بين بريطانيا وفرنسا على هذا الأساس متين لا تفهم مراده

— ٣ —

إن الشعبين البريطاني والفرنسي متفقان الآن بأن لا قيام لاحداهما دون الاخرى وهذه حالة جديدة او تكاد تكون كذلك . فقد جاء زمن ظن فيه بعضهم في هذه الأمة وتلك ، انهُ من المستطاع ان تصاب إحدى الدولتين بضربة قاضية من دون ان تتأثر الاخرى . وقد تقدّم معنا كيف وقفت بريطانيا الى جانب المانيا في أغلب وجوه النزاع التي نشأت بين المانيا وفرنسا بين سنتي ١٩٢٠ و١٩٣٦ . وفي سنة ١٩٣٥ عند ما استفحلت الأزمة الحبشية الايطالية قال فريق من الفرنسيين « ليس هذا النزاع من شأننا ونحن لا نريد ان نشنّ حرباً على ايطاليا لحماية منابع النيل لاجل بريطانيا » وفي سنة ١٩٣٨ نظرت بريطانيا الى التزامات فرنسا في شرق أوربا فقالت « ليس هذه الالتزامات من شأننا ولن نشنّ حرباً على المانيا للنهوض بالالتزامات الفرنسية »

ففي هذه الحالات كان من السهل دفع الاسفين بين بريطانيا وفرنسا فكان ما كان من خذلان فرنسا للنمسا وبلاد السوديت

وليس ثمة ريب في ان هذا الخلاف بين الدولتين كان باعثاً من بواعث ضعفهما في حلبة النضال السياسي . ولكن فترة الخلاف على هذه المسائل الاساسية قد انقضت ، والاتفاق بين الدولتين على ما يهمهما من شؤون اتفاقٌ تام . ذلك ان التهديد الموجّه الى كيانهما واحدٌ لا ريب فيه . والمسألة الكبرى المرتسمة في افق السياستين البريطانية والفرنسية هي هذه : — أتبقى اوربا مجموعة من الدول الحرّة أم تطغى عليها دولة واحدة تأخذ بأسلوب القوة والعنف في تحقيق أهدافها ؟ أيستطيع الشعبان البريطاني والفرنسي الاحتفاظ بالحريات التي يقدسانها ، وهل في وسعهما المحافظة على مستعمراتهما ؟ وهذه مسائل لا تعقيد فيها ولا غموض . وجمهرة الشعبين تفهمها مدركة انها انما تحارب للدفاع عن الكيان كما تريد ذلك الكيان ان يكون . وقد كانت جمهرة الشعبين راضية بالمسالمة في سبيل اجتناب الحرب ولكنها أبت ان ترضى بالتخلي والتسليم للمطلقين في سبيل اجتنابها

ويلوح الآن انهُ من الخير ان يسعى خصوم بريطانيا وفرنسا الى التفريق بينهما في سبيل خذل كلٍّ منهما على حدة ، فاذا تعرضت الامبراطورية الفرنسية في افريقية لخطر ما فالانكليز يعلمون ان هذا الخطر غير مقتصر على فرنسا وانها اذا خذلت فدورهم آتٍ لاريب فيه . ولقد فاه أقطاب ساستهم في غير موقف رسمي واحد بأنهم يعتبرون كل تهديد موجه الى سلامة الأراضي الفرنسية (في أوربا وخارجها) اعتداء يضطرهم الى الوقوف صفًّا واحداً مع فرنسا . قالها إيدن عندما كان وزيراً للخارجية ولورد هاليفاكس خلفهُ فيها والمستر تشمبرلين . أما وقد انتهت المسألة الاسبانية ، فليس ثمة سبب يحمل أحداً على الاعتقاد بأن هناك مسألة في الوسع أن تبث بواعث الخلاف والشقاق بين دولتي المانش

— ٤ —

ويضاف الى كل هذا ان الوضع الجغرافي وتغيُّر أساليب الحروب الحديثة يجعلان التعاون العسكري بين الدولتين ضرورة محتومة ، يدل على ذلك وثيقة سرية أعدتها وزارة الخارجية البريطانية ولم تنشر الاَّ سنة ١٩٢٤ نشرها صحافي اميركي فازبها اتفاقاً . وقد جاء فيها : —

ما هي اذن العناصر الاساسية في ضمان سلامة الامبراطورية البريطانية ؟

ليست السياسة الموصوفة بالعزلة سياسة عملية الآن . قد تكون خطة من هذا القبيل متاحة الآن لاميركا القوية البعيدة . ولكن الامبراطورية البريطانية لا يسعها ان تجعل العزلة دينها . فالتاريخ والاقتصاد يثبتان ان العزلة في الأحوال الحاضرة تعني الخطر والضعف والتعرض للهزيمة . ثم ان الجغرافية والطيران يثبتان انها (اي العزلة) في حالتنا ليست حقيقة علمية

والدفاع عن بريطانيا العظمى يقتضي ما يلي : —

١ — ان لا يسمح لدولة واحدة بان تبلغ من القوة مرتبة تمكنها من السيطرة على مرافىء المانش والبحر الشمالي

٢ — ان تجتنب بريطانيا عداء فرنسا وبلجيكا ثم من بعدهما عداء هولندة والمانيا والدنمارك او اية مجموعة منها وهي جميعاً الدول التي تملك المرافىء المذكورة

٣ — ان لا يسمح لأية دولة ثالثة تحارب فرنسا وبلجيكا بأن تغزو هذين البلدين وتهدد الحالة الراهنة لمرافىء المانش او منطقة من أراضي فرنسا وبلجيكا تتعرَّض بريطانيا منها للغزو الجوّي

٤ — من المصالح البريطانية الثابتة ومن مبادىء دفاعها الأصيلة الاتفاق مع فرنسا وبلجيكا اتفاقاً من شأنه صون هذه الاراضي من الوقوع في أيدٍ أخرى

روسيا والبلطيق

منه ايفان الرهيب الى ستالين

ليست سياسة الاتحاد الروسي السوفيتي في البلدان الواقعة على سواحل بحر بلطيق في الشهرين الأخيرين بالسياسة الجديدة في تاريخ روسيا . ولكنها تدل على ان روسيا عادت الى حلبة سياسة القوة عازمة على تحقيق هدف قديم وضعتهُ نصب عينها منذ بضعة قرون وهو الاتجاه الى البحر . ففي سنة ١٠٣٠ في عهد القيصر ياروسلاف وفي سنة ١١٠٦ في عهد القيصر فيسيسلاف بذلت روسيا مساعيها الاولى للوصول الى بحر بلطيق عن طريق المنطقة التي تقطنها القبائل اللتية Lettian . وتمكنت في اواخر العصور المتوسطة من تحقيق وحدتها الجغرافية وانشاء حكومة قوية ، وذلك بعد ان ردَّت جحافل المغول الغازية وفازت بأراض واسعة غنية بالموارد الطبيعية . ولكن صلتها بالبحر حينئذ كانت ضعيفة او مفقودة . فالبحر الاسود كان في قبضة الترك . والبحر الابيض في الشمال كان لا يزال مجهولاً . فلم تَرَ منفذاً لها الى البحر الاَّ في بحر بلطيق . ولكن عصبة المدن الالمانية المنسوبة الى هانسا Hanseatic League كانت سيدة امواجه حينئذٍ ، مستأثرة بممالك التجارة فيه وأسبابها . اما استونيا ولتفيا فكانتا خاضعتين للفرسان التوتونيين Teutonic Order فوقفا حائلاً دون توسع روسيا نحو سواحل ذلك البحر

وفي سنة ١٤٩٢ — سنة اكتشاف كولومبوس للقارة الاميركية — انشأ الروس قلعة ايفانجورود التي ما فتئت تسيطر على خليج نارفا . (وهو خليج واقع في أقصى الشرق من ساحل استونيا ولا يبعد عن لننغراد الاَّ نحو ١٥٠ كيلو متراً كما يسير الطير) وقد كان انشاء هذه القلعة الخطوة الاولى نحو البحر وهي خطوة حسبها القيصر ايفان الرهيب وسيلة يدخل بها الى روسيا عناصر الحضارة التي عزلت جانب الدول الاوربية . وقد كان ايفان الرهيب طاغية مستبدًّا ولكنهُ كان سياسيًّا ألمعيًّا . وكان يعلم ان دول اوربا الغربية يهمُّها ان تبقى روسيا معزولة عن سائر اوربا بسياج من الفطرة . ولذلك رسخ في ذهنه ان الحاجة في روسيا انما هي الى رجال الصناعة والفن والتعليم ولا سيما الى البارود الذي لا غنى عنهُ في كسب الحروب

فاغتنم ايفان الفرصة السانحة لهُ — كما اغتنمها ستالين في الشهرين الاخيرين — بضعف المانيا وانصرافها الى شؤون اخرى تهمُّها ، فطلب ان تباح الحرية لرعاياهُ على صفحة بحر بلطيق والغاء المعاهدة الدفاعية بين الفرسان التوتونيين وبولندة وحل « اللاندستخت » الذي يحمي لتفيا واستونيا . وذهب وفد الماني الى موسكو للمساومة وبعد جدال سلَّم بطلبات الروس . فأرهف هذا النصر قابلية ايفان فرنا الى مرفأ على ساحل البحر يكون خاصًّا بهِ

ويلوح ان ذلك لم يكن اندفاعاً وراء شهوة التوسع ، لان شهوة التوسع كانت قد اشبعت في الشرق . لكنهُ كان استجابة لملحّ حاجة روسيا الملحة الى الاتصال بالغرب . فاجتاح ايڤان البلدان البلطيقية اجتياحاً خرج بهِ بلقب الرهيب Terrible مضافاً الى اسمهِ . وبسط سلطانهُ على مرفإ نارڤا وسيادتهُ على استونيا ولتنيا . ولاح لهُ ان طريقهُ الى الغرب قد مهّد امامهُ

ولكن السويديين حصروا مرفأ نارڤا واشتركوا مع البولنديين في طرد الروس من المناطق الساحلية . وكذلك اضطر البارد الروسيُّ ان يرتدَّ ثانية عن البحر بعد ان ضيَّع خمسين سنة من السعي السياسي والقتال في سبيل ذلك . هوذا البحر ولكن الحائل قائمٌ دونهُ !

وتلا ذلك قرن من الضعف والاضطراب في روسيا فلم تعاود الكرَّة على تحقيق ما حاوله ايڤان الرهيب الاَّ في عهد بطرس الكبير . وقد كان الوصول الى البحر في منزلة وسواس يدفعهُ الى العمل ، فنكّر أولاً في كارليا (على البحر الابيض في الشمال) وانشاء مرفإ فيها على ساحلهِ . وفي سنة ١٧٠٠ زحف على نارڤا ولكن السويديين بقيادة كارلوس الثاني عشر ردوه مهزوماً . فتربص الفرصة السانحة سنتين وهو يتأهب ثم بدأ زحفه فسقطت الدانّ في يديهِ وبلغ نارڤا فاحتلها ثم زحف الى مصبّ نهر النيفا فأنشأ عليهِ مدينة بطرسبرج (لننغراد الآن) فكانت اول مرفإ روسي . ولكنهُ لم يكن واثقاً بنفسهِ وشعبهِ فتوقف عن الفتح وبذل ما في وسعهِ ليرسخ قدمهُ في بعض المناطق التي احتلها . فعرض على السويديين ان يعيد اليهم الأراضي الواقعة على ساحل البلطيق الجنوبي مكتفياً بمصب نهر النيفا حيث أنشأ مدينة بطرسبرج وبجزء من كارليا بل وعرض ان يدفع تعويضاً لقاء استبقائهِ . ولكن الملك كارلوس الثاني عشر ملك السويد أبى فمضت الحرب الى نهايتها واحتل الروس سائر دول البلطيق في سنة ١٧٦٠ وكذلك غدت روسيا التي لم تكن تملك ، بحسب قول فولتير ، ورقاً واحداً قبل ذلك بمئتين سنة وهي سيدة ذلك البحر

بعد ذلك لم تقف روسيا عند حدٍّ من الفتح ، وجاءت كاترين العظيمة بعد بطرس الكبير فاتفقت مع الالمانيين على اقتسام بولندة وفازت علاوة على ذلك بلتوانيا ودوقية كورلند وهي شبه جزيرة الى الغرب من خليج ريغا . وكذلك امتدت حدود مملكتها الى حدود بروسيا ، وغدت روسيا دولة في الطبقة الاولى بين دول أوربا ، ونصبت مدافعها في جميع المرافىء النفية والتوانية التي غنمتها . وفي سنة ١٧٨٠ اقنعت السويد والدنمارك وبروسيا بعقد اتفاق من شأنهِ ان يمنع دخول السفن الحربية الاجنبية الى بحر بلطيق ؛ ولكن هذا الاتفاق ألغي سنة ١٨٥٧ وما فتئت روسيا منذ ذلك التاريخ تسعى الى فرض سيطرتها على ذلك البحر وفي سبيل ذلك حاول القيصر نقولا الثاني سنة ١٩٠٧ أن يقنع القيصر الالماني بالاتفاق على إيصاد نافذتهِ في وجه جميع السفن الحربية التي ليس لها قواعد فيهِ

ولكن هذا الاتفاق لم يجد . لأن خصم روسيا في البحر البلطيق لم يكن دولة أجنبية عنه وانما كان دولة من دوله وهي المانيا . فالربح الالماني متجه الى التوسع في الشرق . وكانت

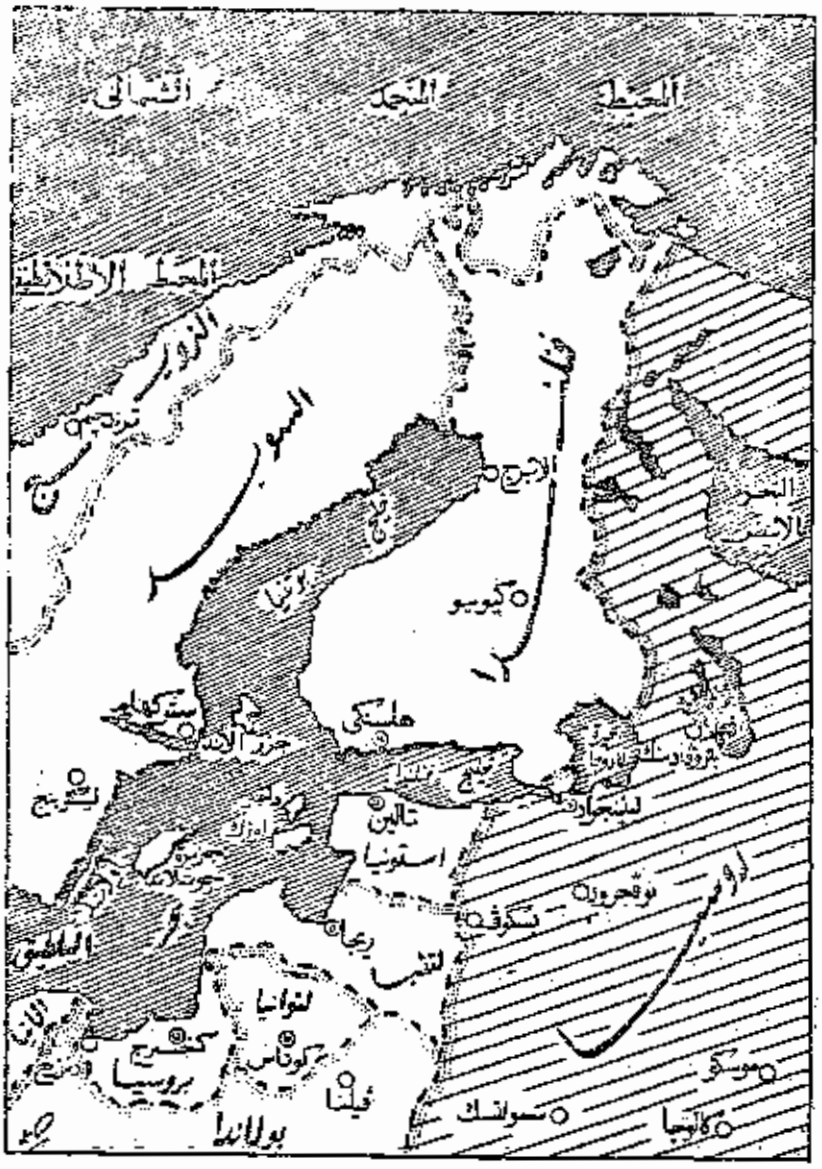

المرحلة الاولى في ذلك التوسع تحويل بحر البلطيق الى بحيرة المانية . فأنشأت الحكومة الالمانية أسطولا عزيز الجانب وشقت ترعة كيال . ووضعت الخطط لغزوة ولايات روسيا البلطيقية ،

على ان يكون الهدف من غزوها السيطرة على منافذ روسيا الى البحر ثم تحويل مراقبها الى قواعد تستند اليها القوات الالمانية في توسيع آفاق فتوحاتها الشرقية . وقد كانت هذه الخطة من اخطر ما هدّد به الكيان الروسي ومن أفعل البواعث التي حملت روسيا على خوض غمار الحرب العالمية الماضية . فلما نشبت الثورة الروسية الاولى في مارس سنة ١٩١٧ ادركت الحكومة الروسية الجديدة الموقتة ما للولايات البلطيقية من مكانة حربية فوافقت على استقلالها الذاتي ولكنها لم توافق على انفصالها عن الامبراطورية الروسية. ولما استوثق الالمان من عجزهم عن الاحتفاظ بتلك الولايات ، اذنوا للرفيقين لنين وتروتسكي في اجتياز المانيا الى روسيا ظنًّا منهم بأن لشوب ثورة شيوعية في روسيا يحدث فيها من الاضطراب والاختلال ما يحملها على مواتهم . فصدق ظنهم . لأن روسيا بعد الثورة الشيوعية قلبت سياستها الخارجية رأساً على عقب

كان الهدف الذي تطلع اليه الشيوعيون الروس في بدء عهدهم احداث الثورة العالمية ولذلك لم يكن للمصالح الروسية القومية منزلة في نظرهم كمنزلتها في نظر الحكومات السابقة ، فاذاعوا بياناً يستنكرون فيه التوسع الامبراطوري وسياسة القوة واعلنوا تطبيق مبدإ تقرير المصير على جميع الشعوب التي كانت خاضعة للقياصرة من قبلهم . فاستقلّت دول البلطيق عندما اضطرت المانيا الى التخلي عنها بعيد عقد الهدنة في شهر نوفمبر من سنة ١٩١٨. وكذلك عادت روسيا في القرن العشرين الى ما كانت عليها في مستهل القرن الثامن عشر وليس لها على بحر بلطيق الاّ منفذ ضيّق عند مدينة لننراد ، وهو منفذ من أسهل السهل على دول البلطيق سدهُ

هل كانت روسيا السوفيتية صادقة النية في ما فعلت وهل كان في وسعها ان تكتفي بما تمّ وتقف عنده اذا كان في نيّتها ان تكون في الطبقة الاولى بين دول اوربا ؟

ليس ثمة ريب في ان الانقلاب الذي احدثهُ الشيوعيون في سياستهم الخارجية كان وفقاً لتعاليمهم . وما زال هناك امل في احداث الثورة العالمية فالقواعد والمبادىء القديمة التي اتجه اليها ايثان الرهيب وبطرس الاكبر ليس لها شأن كبير عندهم . ولكننا عندما نتأمل في أحوال روسيا في تلك الفترة التي تلت الانقلاب الشيوعي لا يسعنا الاّ الظن ان الضرورة قضت على اقطاب الشيوعيين بالنهج الذي نهجوهُ فحولوا «الضرورة الى فضيلة» وطنطنوا بها . فالجيش الروسي في سنتي ١٩١٧ و ١٩١٨ كان ضعيفاً ، والحرب العالمية التي كانت قد دامت اربع سنوات كانت قد انهكت البلاد ونزفت دماءها . وكان في روسيا حينئذٍ قوات معادية للثورة الشيوعية تتحفز للوثوب عندما تسنح الفرصة . فالحكمة كانت في ازالة اسباب الضعف بالتخلي عن ولايات البلطيق لخصمها الكبير — المانيا — في صلح برست ليتوفسك . ومع ذلك تدل الكتابات السياسية الروسية ان لنين نفسه كان متمسكاً في التخلي عن ولايات البلطيق مع ادراكه لضرورة ذلك . وما كادت تعقد الهدنة وترتفع

يد المانيا عن هذه الولايات حتى حاولت القوات الروسية الاستيلاء عليها واعادتها الى الحظيرة الروسية ولكن هذه الدول الصغيرة دافعت واستغاثت وفازت بتأييد الحلفاء في استقلالها هذا فلست روسيا بذلك في سنة ١٩٢٠ . ومما لا ريب فيه ان اقطاب الاتحاد السوفيتي كانوا يواجهون في بدء عهدهم بالحكم مشكلات اجتماعية وسياسية وحربية كبيرة فأقنع ترونسكي زعيمهُ لنين بوجوب تأمين حدودهم الغربية للتفرغ للمشكلات المتعددة فعقدت روسيا مع دول البلطيق معاهدات سلام اعترفت فيها باستقلال هذه الدول وبتخليها عن كل حق من حقوق السيادة عليها . وأيد ذلك الاتفاق مع الدول الغربية . وكذلك ما كادت سنة ١٩٢٠ تشرف على ختامها حتى ظن متتبعو احوال البلطيق ان روسيا تخلت عن اطماعها فيه

ولكن هذا الظن كان خاطئاً . لأن الروسيين اخذوا يشون الدعاية الشيوعية في هذه البلدان رغبة في تشجيع احزاب شيوعية صغيرة فيها على النشاط السياسي فتسقط الحكومات القائمة وتتولى هي الامر فيها . فكأن روسيا حاولت ان تسترد بأساليب الثورة ما عجزت عنهُ بالحرب والسياسة . نعم ان الحكومة الروسية انكرت تبنّيها في هذا السبل . ولكن الكومنترن او الحزب الشيوعي الروسي مضى في عمله هذا بدافع من الرغبة في نشر الثورة الشيوعية ولعلمه بأنهُ اذا قامت حكومات شيوعية في هذه البلدان مهد الطريق لانضوائها في نطاق الاتحاد السوفيتي فتعود روسيا السوفيتية كما كانت روسيا القيصرية تطل على مياه بحر البلطيق من سواحل بلدان تابعة لها او في حكم التابعة لها

ولكن الكومنترن أخفق في ما سعى اليه عند ما قامت محاولة شيوعية في استونيا لقلب حكومتها وجارتها البلدان الاخرى مما اثبت ان ارض البلطيق ليست بالتربة الصالحة لنمو البذور الشيوعية

فامتنعت الحكومة الروسية عن التأثر لقمع الحركة الشيوعية في هذه البلدان . بل ان تحسن العلاقات الروسية بدول البلطيق جارى تحسن الحالة الاوربية واستقرارها في الفترة السابقة لقيام النازي في المانيا . وأحست دول البلطيق بازدياد شبح الخطر عنها فتنفست الصعداء ، وعادت الثقة فاستحكمت أواصرها بعقد معاهدات تجارية واسعة النطاق ثم تلتها اتفاقات سياسية غرضها جميعاً المحافظة على الحالة الراهنة في شرق أوربا . وكان آخرها مواثيق عدم الاعتداء التي عقدت سنة ١٩٣٢

ولكن الاساس الذي قام عليه هذا التعاون الودي بين روسيا وجاراتها البلطيقيات كان امتناع هذه الجارات عن الحيلولة دون وصول روسيا الى البحر . ان الف سنة من التاريخ أثبتت لروسيا ان مصلحتها تقتضي الوصول اليه . وهي في حالتها الجديدة أشدما تكون حاجة الى مرافىء لتفيا وأستونيا ، ولا سيما لان هذه المرافىء كانت متصلة قبل الحرب الماضية بمراكز الانتاج الروسي بشبكة الحديد والترع والانهار ، وإذن فاستقلال هاتين الدولتين (لتفيا واستونيا) رهن بمجاراتهما لروسيا في تحقيق هذه الرغبة . وأدركت هاتان الدولتان حقيقة موقف

روسيا فأتاحتا لها كل تسهيل يستطاع على سكك الحديد وفي المرافىء وخصتها بتفضيل جمركي. وقد كان هذا الاتفاق في مصلحة الفريقين

فلما قامت دولة النازي في المانيا ووضحت أغراضها البعيدة وأساليبها، غيرت روسيا سياستها. فعندما كان لعصبة الامم ومبدإ السلامة الاجماعية المنزلة التي كانت لها من سنوات اعتقدت روسيا أن العصبة والسلامة الاجماعية تضمنان مصالحها كما تضمن مصالح الدول الاخرى. وكانت روسيا حينئذ قد انصرفت — ولو الى حين — عن فكرة الثورة العالمية وعمدت الى الاصلاح الداخلي، فكانت مصلحتها في استتباب السلام والاستقرار الدولي. فاذا استبدا نظم غير ضامن لمصالحها في الغرب الاحتفاظ بدول مستقلة تتيح لها الوصول الى البحر بالاتفاق المتبادل. ولكن ما حدث في العصور المتوسطة وفي سنة ١٩١٤ حدث في سنة ١٩٣٨ و١٩٣٩ ذلك ان المانيا عدّدت مسالك هذا البحر الذي لا تستغني عنهُ روسيا، يبسط نفوذها على مياهه وسواحله. ورسخ في أذهان أقطاب الكرملين ان أحد أهداف السياسة النازية الى التوسع في الشرق، فخشيت روسيا أن يمد أقطاب النازية الى الاقليات الالمانية الكبيرة في لتوانيا ولتفيا واستونيا فيستعملوها للضغط على حكومات تلك الدول، ومما لا ريب فيه ان روسيا كانت تعتبر خضوع تلك الدول للنفوذ الالماني في منزلة الانتحار لها

كانت روسيا أضعف من المانيا حتماً في بحر بلطيق. ليس لها مرفأ روسي عليه الاّ مرفأ لننغراد. وهو بعيد عن مسالك البحار الحرّة، تتجمد مياههُ في الشتاء، ومعرّض للحصر من قبل الدولة التي تسيطر على خليج فنلندة. يقابل هذا ان المانيا كانت سيدة البحر. لها فيه اسطول قوي ولحكومتها في عواصم بلدانه منزلة عالية ونفوذ عظيم

وبدا لروسيا السوفيتية انهُ ما زالت المانيا قاصرة جهدها على اوربا الوسطى فلروسيا ان تطمئن ولكنها عند ما تبينت في خططها نية لا ريب فيها على اجتياح بولندة — على ان يكون هذا الاجتياح مرحلتها الاولى في الاندفاع الى الشرق — قررت روسيا ان تعمل. وسواء اكان هناك اتفاق سابق بين مولوتوف وريبنتروب على اقتسام بولندة ام لم يكن، فالامر الذي لا ريب فيه ان روسيا غزت شرق بولندة لصدّ الالمانيين. ثم عمد ستالين الى ما عمد اليه إيڤان الرهيب، اذ اغتنم فرصة انشغال المانيا بالحرب في غرب أوربا، فكسب مزايا جديدة لدولته في دول البلطيق الثلاث — وما زال الاتفاق مع فنلندة موقوفاً — وأملى على المانيا ترحيل أقليتها الالمانية من بلدان البلطيق حتى يستريح منهم أبد الدهر، من ناحية استعمالها أداة للضغط على حكومات تلك الدول واخضاعهم لنفوذ برلين. ولو أن ستالين أراد فون ريبنتروب وزيراً لهُ يحقق لهُ كل هذا لما استطاع على ان يحققهُ على وجه أتمّ

يوميات دولية

١ — ثبوت لنحيا[1]

بولندا بين طي التاريخ ونشره

«ثبوت لنحيا» ! بهاتين الكلمتين البليغتين وصف غاندي الموقف البطل الذي وقفته بولندا في الدفاع عن كيانها القومي واستقلالها . وانباء الشركات البرقية ومحطات الاذاعة العالمية مجمعة على ان البولنديين لا يزالون يقاومون ويستبسلون في المقاومة على الرغم من توغل جحافل الحر والسمر في بلادهم من الشرق ومن الغرب . ومقاومتهم هذه حركت اعجاب العالم بهم حتى اعجاب اعدائهم . واذا كان مصير هذه المقاومة الى الانهيار الآن لتألب ماردين من مردة الجيوش الحديثة عليهم، فليست هذه المرة الاولى التي نكبت بها الامة البولندية في تاريخها العريق المرتد الى الف سنة من يومنا هذا . فقد اجتاحتها في فترات شتى من تاريخها جيوش القواد والملوك ودماتها سنابك الخيل وحدم استقلالها ومزقت وحدتها ولكنها كانت دائماً تتغلب على المحن ، محتفظة بروحها القومية حية على الزمن ، تنهض من الانقاض المنهارة أمامها ووراءها وبين يديها نهوض «الفينكس» طائر الاساطير من رماده

وسبب هذه المحن المتوالية على الامة البولندية انها تقطن في منطقة من اوربا اكثرها سهول لا حدود طبيعية لها تسهّل الدفاع عنها، وهي واقعة بين عنصرين من أكبر العناصر الاوربية العنصر الصقلبي في الشرق والعنصر التوتوني في الغرب فكانت ارضها دائماً ميداناً للقضاء بينهما. فالامة البولونية ضحية موقعها الجغرافي

***

اجتمعت عليها روسيا وبروسيا والنمسا في سنة ١٧٧٢ فاتفقت على ان تقتطع كل منهم منطقة تضمها اليها وقد أفرغ هذا التقسيم في معاهدتين وقعتا في مايو وأغسطس من تلك السنة . وتمتع البقية الباقية من بولندة بعد هذا التقسيم — وهي المنطقة المتوسطة — ان تحتفظ باستقلال خاضع لآراء الدول الثلاث . وهذا شبيه بما رواه الانباء البرقية عن مقترحات تعد الآن للفصل في حالة بولندا . فقد روي أن المانيا ستحتفظ بدانتزج والممر البولندي وسيليزيا العليا وتضم روسيا المناطق التي يقطن فيها الكرانيون والروسيون يعرفون بالروسين البيض . وينشأ من المنطقة

(١) يومية كتبت يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٩

المتوسطة دولة صغيرة خاضعة لبرلين — على نمط بوهيميا وموراڤيا — تكون كالحجز بين روسيا والمانيا ومن المحتم ان مصير هذا الاقتراح معلق بمصير الحرب نفسها

***

ثم اقتسمت بولندة مرتين بين الدول الثلاث التي تقدم ذكرها في أواخر القرن الثامن عشر (١٧٩٢ و ١٧٩٥) وعند ما نشبت الثورة الفرنسية — وكان من مبادئها مبدأ القومية — سارت الجيوش الفرنسية مظفرة مرفوعة الاعلام الى النمسا وبروسيا فتطلع البولنديون الى استرداد استقلالهم بأمل ورجاء وجاءهم نبوليون فأنشأ غراندوقية بولندة بعد صلح تيلسيت سنة ١٨٠٧ ولكنها لم تضم جميع المناطق التي يقطنها بولنديون فلما زحف نبوليون الى غزو روسيا عقد البولنديون آمالهم على فوزه لكي يضموا المناطق البولندية التابعة لروسيا ولكن نبوليون أخفق في كسر روسيا وبعد انقضاء سنوات سقط وعقد مؤتمر ڤينا للحكم في مقدرات الامم الاوربية فأيد هذا المؤتمر قسمة بولندة التي تمت سنة ١٧٩٥ بين روسيا والمانيا والنمسا وظلت الحال كذلك الى مستهل الحرب الكبرى سنة ١٩١٤

عند ما نشبت الحرب سنة ١٩١٤ وجد البولنديون أرضهم ساحة قتال عنيف وأبناءهم يحاربون بعضهم بعضاً في الميدان الشرقي لان منهم من كان مجنداً في الجيش الروسي ومنهم من كان مجنداً في الجيش الالماني أو النمسوي وكانت روسيا في صف والمانيا والنمسا في صف مقابل. وكان رأي الزعماء البولنديين مختلفاً حيال الوسيلة التي تمكنهم من تحقيق أمانيهم القومية فادروفسكي الموسيقي المشهور كان يرى ان تؤيد الامة البولندية قضية الحلفاء وبلسودسكي القائد المشهور كان يرى ان الخطوة الاولى لتحقيق الأماني القومية هي القضاء على روسيا فساعد المانيا بجيش صغير وعندما غلبت روسيا على أمرها في بولندة وخرجت منها ، أنشأت المانيا حكومة بولندية شبه مستقلة. الا ان بلسودسكي أدرك في ربيع سنة ١٩١٨ ان المانيا ليست خالصة النية من حيث انشاء بولندة مستقلة فانقلب عليها وانحاز الى رأي بادروفسكي فاعتقل وسجن واتهم بأنهُ عدوه ولكنهُ فرَّ من السجن بحيلة بارعة وظل يحارب حتى انهارت امبراطورية النمسا والمجر وخارت قوى المانيا فعقد الصلح وقامت بولندة الجديدة على انقاض تاريخها بعد ان جعل الرئيس ولسن وحدتها واستقلالها من شروطه الاربعة عشرة المشهورة

وكذلك نهض طائر الأساطير من رماده مرة أخرى . وغدت بولندة الجديدة في المرتبة الاولى بعد الدول الكبرى في أوربا

وها هي ذي الآن تعاني محنة أخرى من المحن الكثيرة التي عرفها تاريخها العريق ولكن الصفات التي مكنتها وهي تحت نير الضغط والاستبداد من الاحتفاظ بحيوية الشعب والاتصال

بتقاليده وآدابه المجيدة ودرس لغته في حين كان هذا كلهُ محظوراً عليها لا بد ان تمكنها من أن تهض نهضة أخرى . ان أمة تنجب أمثال كوبرنيكوس واضع علم الفلك الحديث وشوبان ملحن شجون القلب الانساني ومدام كوري مكتشفة الراديوم وغيرهم لا يمكن ان تبقى ذليلة . فقد ضمت هذه الاسماء الى كوكبة البقريين الذين رفعوا الانسانية قليلاً فوق مستوى المعى الترابي نحو العرش الاعلى . وأما جالبو هذه المحنة عليها — ولا نقول الشعوب — فستضم أسماؤهم الى كشف كبار المدمرين في التاريخ المحتوي على آتيلا وهولاكو وجنكيزخان

٢ — الحرب لا تتجزأ (١)

والسلام الذي يطلبهُ هتلر هو هدنة بين حربين

كان الشعار السياسي الذي ساد دوائر الدول الاوربية في السنوات التي سبقت الحرب الحبشية وتلتها « ان السلام لا يتجزأ » وهو قول وضعهُ سياسي سوفيتي والغالب انهُ الرفيق مايسكي سفير الاتحاد السوفيتي في لندن ،وذلك عندما كان الاتحاد السوفيتي يخشى المانيا واليابان في وقت واحد

ومعنى هذا القول أن سلامة كل أمة هو جزء من سلامة الدول جميعاً . وان كل تهديد يوجه الى سلامة أمة انما هو تهديد موجه الى سلامة الجميع . وليس في هذا القول جديد الا أفراغه في هذا القالب الموجز الذي يستوقف النظر . فارتقاء الحضارة الحديثة افضى الى ترابط الامم واشتباك مصالحها . فأصبحت العزلة التامة في هذا العصر متعذرة . وقد اعترف واضعو ميثاق جامعة الامم بهذا المبدإ عندما قالوا في المادة العاشرة من الميثاق أن أعضاء الجامعة يتعاونون في رد كل اعتداء موجه الى أحدهم .ثم في المادة السادسة عشرة حيث أقروا الاساليب العملية الفعالة لهذا التعاون . واذا كانت الجامعة قد اخفقت في تطبيق هذه الاساليب تطبيقاً فعالاً فتاريخ السنوات العشر الماضية بينة ناهضة على صدق القول بأن « السلام لا يتجزأ »فالاعتداء على منشوريا في ١٩٣١ وامتناع الجامعة عن التصدي لوقفه أضعف من هيبتها فمهد السبيل لحوادث الحبشة فالتهاك معاهدة لوكارنو فضم النمسا فاقتطاع سوديتنا فاستباحة بوهيميا وموراڤيا فاكتساح بولونيا واخضاع دول البلطيق

***

ويقابل هذا أن « الحرب لا تتجزأ » . فالباعث المباشر على هذه الحرب القائمة الآن هو اعتداء المانيا على بولندا بغير أن تستفز الثانية الاولى مهما يدع دعاة المانيا ويعيدوا في أن

(١) برمية كتبت في ٧ أكتوبر ١٩٣٩ على أثر خطبة الفوهرر هتلر

استئزاز بولندا لالمانيا كان لا يطاق . وقد اشتدت عليها كذلك بدون أن تعرض عليها شروط التسوية التي زعم لويد جورج أن بولندا رفضتها . ومن هنا عزمت بريطانيا وفرنسا على التهويش بالعهود التي قطعتاها لها

ولكن الباعث الاصيل على هذه الحرب هو في قول المستر تشرلن « انقاذ اوربا من الخوف الدائم المتكرر من العدوان » . وقول المسيو دلاديه « انقاذ اوربا من ضرورة التعبئة كل سنة أشهر »

واذا كانت الاعمال الحربية التي تمت حتى الآن قد سحبت بولندا المستقلة من خارطة اوربا فهذا المسح لا يعني ان النظام قد استقر في شرق أوربا استقراراً يجعل التغني في الحرب امراً لا مسوغ له . اذ كيف يعقل ان يكون هناك استقرار في البلاد الممتدة من جبال السوديت الى ما وراء نهر الفستولا حيث يقطن ثلاثون مليوناً على الاقل من التشك والسلوفاك والبولنديين يسامون أشد ألوان الخسف والظلم وهم يتحفزون كل يوم للانتفاض في سبيل استرداد ما سلبوه من حياة قومية مستقلة حرة لها من تاريخهم وثقافتهم وادبهم أقوى سند ؟

واذا كان المر متر لا يفتأ يذكر معاهدة فرساي وما فيها من مظالم كلما وقف يخطب فلماذا لا يذكر ان اخضاع هؤلاء اللاتين والاستبداد بهم شر من جميع مساوىء فرساي مجتمعة . واذا جاز لنا ان نأخذ الالمان بما يفرضونه على الشعوب التي يغلبونها في الميدان مقياساً فلنرجع الى معاهدتي بخارست وبرست ليتوفسك وهما المعاهدتان اللتان فرضتها المانيا القيصرية على رومانيا وروسيا في سنتي ١٩١٦ و١٩١٨ فان فيهما من ضروب الجور والتسلط ما يفوق المآخذ التي أخذت على فرساي أضعافاً مضاعفة

واذن فتغلب المانيا وروسيا على بولندا وتقطيع أشلائها الدامية ومحوها من صفحة الخارطة الاوربية الآن لا يمكن ان يقوم دليلاً على ان النظام قد استتب هناك وان العدل قد وضع في نصابه الحقيقي وان سياسة العدوان قد انتهت الى حد تقف عنده

والواقع ان جماعة النازي ما كانوا يرضون بدلاً « ان السلام لا يتجزء » لانهم وجدوا ان أخذ كل دولة بمفردها كان أسهل عليهم فأبوا أن يدخلوا الا في مفاوضات ثنائية . وكما فعلوا في السلم يحاولون ان يفعلوا في الحرب اي انهم يريدون ان يجزئوا الحرب . فهم يقولون ان بولندا غلبت وانتهينا منها فلتتفاهم على الباقي الآن لعلهم يشغلون الناس بحديث السلام عما اقترفوه قوة وبطشاً

وهذه خطة وضع المر متر لها القاعدة في كتابه كفاحي عندما قال ان الظافر اللبيب يمضي في قرض الطلبات على خصمه طلباً طلباً فتضعف مقاومة خصمه ويصبح وهو لا يرى في اي مطلب جديد مهما يكن مرهقاً سبباً لحمل السلاح

وقد طبق هذه القاعدة مرة بعد مرة . خرج من مؤتمر نزع السلاح وجامعة الامم وصرح انهُ بعد تسوية السار يحترم معاهدة لوكارنو حرفاً وروحاً وعقد اتفاقاً مع النمسا على احترام استقلالها السياسي لكي يمزقها ثم طالب بالسوديت على اعتبار أنها آخر مطلب جغرافي له في أوربا . ولكن ذلك كله لم يمنعهُ من نقض لوكارنو في مارس ١٩٣٦ وضم النمسا في مارس ١٩٣٨ واستباحة موراڤيا وبوهيميا في مارس ١٩٣٩

وكان فوزه في جميع هذه الاعمال بغير مقاومة تذكر فعزز من هيبته ومكن لرجاله من استعمال سلاحهم الفعال وهو « سلاح الهدم الداخلي » بالدعاية الهدامة على اختلاف أساليبها وما قوله الآن انهُ انتهى أو أوشك وان أمامه في شرق أوربا وشرقها الجنوبي عملاً يستغرق خمسين سنة الى مائة سنة وانهُ يبغي السلام لانهُ يعرف ويلات الحرب ويمد بنقص السلاح واحترام حدود هذه الدولة وتلك الا من قبيل ما قاله عشرات المرات قبلاً ولكنهُ ما أعلن مرة احترامهُ لمعاهدة ما او حدود دولة ما الا وهو عاقد النية على ان هذا الاحترام لا يدوم الا مدى ما تقضي به مصلحته كما يراها

فالسلام الذي يطلبه على هذا الاساس « لا ينقذ أوربا من الخوف الدائم المتكرر من العدوان » على ما قال المستر تشمبرلين ولا يكون الا « هدنة بين حربين » على ما قال المستر دلاديه

٣ — تعديل قانون الحياد الاميركي (١)

لم تكد تنقضي عشرة أيام على توقيع ميثاق انقره حتى تلقت الدوائر الصحافية في القاهرة أنباء من الولايات المتحدة الاميركية بأن مجلس الشيوخ الاميركي أقر في الساعة التاسعة من مساء أمس (الجمعة ٢٧ اكتوبر) التعديل الخاص بمادة رفع الحظر عن شحن الاسلحة الى الدول المتحاربة ثم أقرَّ مشروع قانون الحياد في جملته باتفاق ٦٣ صوتاً على ٣٠ صوتاً فكان ذلك فوزاً كبيراً للرئيس روزفلت ومؤيديه ونصراً ثانياً للدولتين الديمقراطيين بريطانيا وفرنسا كان ميثاق انقره اولها

قضى مجلس الشيوخ خمسة أسابيع في مناقشة التعديلات المقترحة على قانون الحياد ارتفع فيها غير صوت واحد بالمعارضة من اقطاب عرفوا بمكانتهم السياسية والاجتماعية في الولايات المتحدة الاميركية كالسناتور بوراه والمستر هوفر والمستر نورد والكولونيل لندبرج . ولكن ذلك لم يحل دون انتهاء المناقشة الى نتيجتها المنطقية لان قانون الحياد المعدَّل اعراب يكاد يكون دقيقاً عن شعور الرأي العام الاميركي بوجوب بذل العون للدول الديمقراطية بكل وسيلة مستطاعة الا خوض الحرب . ولم يبق امام المشروع الا مرحلة رسمية فقط ينتظر ان يجتازها في ايام (٢)

يرتد أصل قانون الحياد الاميركي الى رغبة الشعب الاميركي في الاحتياط دون الانسياق

(١) بومية كتبت يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٣٩ (٢) وقد اجتازها فعلا ووقعه الرئيس في ٤ نوفمبر

الى خوض حرب لا يريدها . فهم أن حكومة الولايات المتحدة الاميركية تؤثر على الغالب خطة الحياد الدولي . وفعلاً ما كاد ينقضي يومان على نشوب الحرب الثانية الآن حتى أعلن الرئيس روزفلت حياد دولة الولايات المتحدة . ولكن البلاد الاميركية بلاد صناعية كبيرة ويحق لها بحكم كونها دولة محايدة أن تصنع ما تشاء وتبيعه لمن يرغب فيه من الدول المتحاربة . الا ان هذا الحق خاضع بما يتفرع على حق الحصر البحري من زيارة وتفتيش ومصادرة . وهذا يطبعه يعرض السفن التجارية الاميركية للاصطدام بالسفن الحربية التابعة للدول المتحاربة وربما نشأت عنهُ حوادث دبلوماسية قد تكره الحكومة الاميركية على خوض الحرب بسببها دفاعاً عن الرعايا الاميركيين والعلم الاميركي الخافق على سفنها

ولذلك كان الرأي ان الامتناع بتاتاً عن تصدير الاسلحة قد يكون خير وسيلة لصيانة الحياد الاميركي . وكان الأفق الدولي مليداً في أثناء الازمة الحبشية (١٩٣٥) فوضع قانون الحياد على جناح السرعة وأقر ثم عدل تعديلاً يسيراً بعيد نشوب الحرب الاهلية الاسبانية (١٩٣٦) لانهُ ثبت ان فصوصه لا تشمل حرباً أهلية

هذا القانون يقوم بوجه عام على قاعدتين أولاهما — إباحة تصدير المواد التي لا تعتبر مواد حربية على ان يوفَّى ثمنها قبل تسلمها . ثم يجب ان تنقل على سفن غير أميركية . والحكمة في توفية الثمن مقدماً الحيلولة دون تراكم ديون للدول المتحاربة في أميركا قد تعجز بعد الحرب او تمتنع عن إيفائها . ثم قد يكون من شأنها ان تحرك الدائنين الاميركيين على الدعوة الى الحرب لمساعدة الدول المدينة لهم لكي يضمنوا بفوزها إيفاء ديونهم

والقاعدة الثانية تفادي تعرض السفن الاميركية لسفن الاعداء وما قد ينشأ عن ذلك من حوادث تسبب جفاء وقد تكره اميركا على خوض الحرب

هذا هو القانون في مجمله قبل تعديله . ولكن فريقاً كبيراً من المشتغلين بالسياسة في أميركا ومن حملة الاقلام ودعاة تأييد الديمقراطية وكبح جماح الدول المعتدية ذهبوا الى ان الاحتفاظ بهذا القانون مشجع على الاعتداء قبل نشوب الحرب . ومضعف للدول التي ينتظر ان يعتدى عليها بعد نشوبها . وكان رأيهم ان المايا مسوقة حتماً الى الاعتداء بسبب خططها السياسية فيجب ان لا ترى في الاحتفاظ بهذا القانون سبباً يسوغ لها الاعتقاد بأن الولايات المتحدة نفضت يدها من كل عون يذل للدول الديمقراطية . ولذلك كتبوا كثيراً وخطبوا مطالبين بتعديل القانون تعديلاً يكفل عون الدول الديمقراطية ويقي الولايات المتحدة في الوقت نفسه من خطر الانسياق الى الحرب . وجميع الاستفتاءات الشعبية التي قام بها معهد كمعهد « جالوب » ومجلة كمجلة « فورتشون » أيدت هذا الرأي تأييداً لاريب فيه . ولذلك اقترح رسمياً تعديل القانون وكان

الظن أن التعديل يقرقبل انفضاض «الكنغرس» الاميركي في الصيف ولكن مجلس الشيوخ امتنع حينئذ عن بحث الموضوع لحذره الرئيس روزفلت من طاقة امتناعه وصرح انهُ اذا سارت الحوادث السير الذي يتوقعهُ فسيدعو الكنغرس الى اجتماع استثنائي للنظر في قانون الحياد وفعلاً دعاه في منتصف سبتمبر وبدأ الاجتماع الاستثنائي يوم ٢١ سبتمبر الماضي . فما مغزى هذا التعديل ؟

اولاً — الغي الحظر على شحن الاسلحة الى الدول المتحاربة . فيحق للفريقين ان يبتاعا في اميركا ما يحتاجان اليهِ بلا تمييز بينهما . ولكن الغاء الحظر مقيد بقاعدة « ادفع وانقل » او «ادفع وشيل» ومعنى هذا ان الدولة التي تريد ان تبتاع طائرات اميركية عليها أن توفي الثمن فوراً قبل ان تنتقل ملكية الطائرات اليها . وثانياً عليها أن تنقل هذه الطائرات بسفن غير اميركية والحكمة في هذا التقييد ظاهرة وقد اشرنا اليها في ما تقدم

ومغزى هذا ان بريطانيا وفرنسا تستطيعان دون المانيا ان تبتاعا ما تحتاجان اليهِ في اميركا وذلك لان المانيا لا تملك من النقد الاجنبي ما يمكنها من توفية الثمن فوراً . وأما بريطانيا وفرنسا فلهما في أميركا ١٧٥٠ مليون دولار سبائك ذهبية وودائع مالية مختلفة . ثم ان السفن الالمانية التجارية اختفت من مسالك البحار منذ نشبت الحرب . وأما السفن البريطانية والفرنسية فكثيرة تمخر البحار السبعة وتحميها سفن الاسطولين . ولا يخفى أن المصالح الاميركية كانت متوقعة ما حدث ولذلك لم تنِ يوماً عن منع الطائرات الحربية وغيرها من الاسلحة التي ينتظر ان يكثر الطلب عليها وجميعها معدة للسفر عند ما يوضع قانون الحياد المعدل موضع التنفيذ

ثانياً — الغيت مهلة التسعين يوماً بين تسلم البضاعة وتوفية ثمنها وجعل الدفع فوراً (كانت هذه المهلة مقترحة في مشروع التعديل) والغالب ان الاتفاق على الغاء هذه المهلة كان ترضية لجماعة المعارضين في تعديل القانون ومفاداة لمد أجل المناقشة قبل القرار الاخير

ثالثاً — حظر السفر على الاميركيين بسفن تابعة للدول المتحاربة وحظر دخول السفن الاميركية التجارية مناطق معينة يحددها الرئيس وتعرف « بمناطق الحرب » . وذلك لكي لا تعرض الارواح الاميركية والسفن الاميركية لحوادث قد يكون من تأثيرها الخروج بالحكومة الاميركية عن نطاق الحياد الدولي الذي التزمته

إن ما نقلتهُ الينا أنباء القتال في الميدان الغربي عن تفوق الطيارات الاميركية التي من طراز « كرتس » ينطوي على اشارة يسيرة الى ما يجوز لنا ان نتوقعه من تعزيز قوات بريطانيا وفرنسا الحربية باستيراد ما تحتاجان اليهِ من أميركا علاوة على التأييد الأدبي . فالقرار الذي اتخذه مجلس الشيوخ الاميركي فوز عظيم الشأن للدولتين الدمقراطيتين يعزز من شأنه وتأثيره انهُ تم بعد انقضاء تسعة أيام فقط على عقد ميثاق أنقرة